

**الأمن المجتمعي الجزائري بين الأسس الغربية والخصوصية المحلية:
دراسة تحليلية نقدية"**

**Algerian Community Security Between Western
Principles and Local Specificities : " A Critical
Analytical Study"**

حميد رامي*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

rami.hamid@enssp.dz

تاريخ القبول: 2026/05/16

تاريخ الاستلام: 2026/03/16

ملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية الأمن المجتمعي في الجزائر من خلال مقارنة تحليلية تجمع بين المنطلقات النظرية الغربية لمفهوم الأمن المجتمعي كما صاغتها مدرسة كوبنهاجن، والخصوصيات السوسيو-ثقافية الجزائرية. تهدف الدراسة إلى تحليل كيفية تشكل الأمن المجتمعي في الجزائر عبر التفاعل بين الدولة والبنى التقليدية (العزابة، الأمنوكال، تاجمعت) والمجتمع المدني، ورصد التهديدات التي تواجهه، واقتراح آليات تعزيزه. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المؤسسي. توصلت الدراسة إلى أن النموذج الجزائري للأمن المجتمعي يقوم على مرتكزات أساسية هي اللغة والدين في إطار مرجعية وطنية واضحة، والتاريخ المشترك، والموروث الثقافي، كما كشفت عن تهديدات متعددة المصادر، وأظهرت أن إدماج البنى التقليدية في الأطر الرسمية يمثل رافداً مهماً لتعزيز الأمن المجتمعي، وتوصي الدراسة بتكريس المشترك الثقافي، وتطوير الخطاب الديني الجامع، وتعزيز الأمن الرقمي.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: الأمن المجتمعي؛ مدرسة كوينهاجن؛ البنى التقليدية الجزائرية؛ ؛ الضبط الاجتماعي.

Abstract:

This study examines the issue of community security in Algeria by combining Western theoretical frameworks for the concept, as formulated by the Copenhagen School, with Algeria's specific socio-cultural context. The study aims to analyse how community security is shaped in Algeria by examining the interaction between the state, traditional structures such as the azaba, amnokal and tajma'at, and civil society. The study also seeks to identify the threats to community security and propose mechanisms for strengthening it.

The study employs a descriptive-analytical and institutional approach. It concludes that the Algerian model of community security is founded on four pillars: language, religion, a clear national framework, a shared history and cultural heritage. The study also revealed threats from multiple sources and demonstrated that integrating traditional structures into formal frameworks is an important way of strengthening community security. The study recommends consolidating cultural commonalities, developing an inclusive religious discourse and enhancing digital security.

Keywords: community security, Copenhagen School, Algerian traditional structures, social control

مقدمة:

يعتبر مفهوم "الامن المجتمعي" أحد أبرز الإضافات النظرية في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة، غير أن نقل هذا المفهوم من سياقه الغربي وتوظيفه في تحليل واقع المجتمعات العربية، ولا سيما الجزائر، يطرح إشكالات منهجية ونظرية عميقة، فكيف يمكن لمفهوم نشأ في مختبر مدرسة كوينهاجن، واستند أساساً إلى تحولات المجتمعات الأوروبية ما بعد الحرب الباردة، أن يقدم تفسيراً مقنعاً لديناميكيات الامن والهوية في مجتمع يتميز بتنوع ثقافي ولغوي وبنى تقليدية عريقة.

يزخر المجتمع الجزائري بموروث ثقافي جد متنوع، ساهمت الاحداث التاريخية عبر العصور في مزجه في جعله كتلة مجتمعية موحدة، ورغم ذلك يتعرض الامن المجتمعي في الجزائر لجملة من التهديدات للداخلية والخارجية التي تحاول اختراقه والمساس بتوازناته.

وعليه، تتطرق هذه الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: كيف يمكن التوفيق بين المنطلقات النظرية الغربية لمفهوم الامن المجتمعي والخصوصيات السوسيو-ثقافية الجزائرية، وما دور البنى التقليدية في تعزيز هذا الامن في ظل التهديدات المعاصرة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نصوغ الفرضيتين التاليتين:

- يمكن للجزائر ان تبني مفهوما هجينا للأمن المجتمعي يمزج بين الاسس الاكاديمية الغربية وخصوصية الحالة الجزائرية.
- تتزايد ادوار البنى الاجتماعية التقليدية في حفظ الامن، بتزايد درجة الاعتماد عليها ضمن أطر مؤسساتية رسمية مع الحفاظ على خصوصيتها الثقافية.

لفحص صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة محاور رئيسية: يعملج للمحور الأول الإطار للنظري والمفاهيمي للأمن للمجتمعي في المنطلقات الغربية، ويركز المحور الثاني على الخصوصية الجزائرية، ويناقش المحور الثالث التهديدات والآليات المقترحة لتعزيز الامن المجتمعي.

1. المقاربة النظرية والمفهومية للأمن المجتمعي في المنطلقات الغربية

شهدت الدراسات الأمنية منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين تحولاً جوهرياً في مفهوم الأمن، تجاوز التصور التقليدي الذي كان يركز على الأمن العسكري للدولة، نحو مقاربات أكثر توسعاً وشمولية. وكان لمدرسة كوبنهاجن لأبحاث السلام دور رائد في هذه التحولات، ويقصد بمدرسة كوبنهاجن، ذلك التكتل الأكاديمي الذي نشط في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام (COPRI) وقدم مقاربات نقدية للدراسات الأمنية التقليدية، حيث قام بتوسيع مفهوم الأمن ليشمل مجالات غير المجالات العسكرية.

أ. مدرسة كوبنهاجن وإعادة تعريف الأمن: تُعد مدرسة كوبنهاجن من أبرز المدارس الفكرية التي أسهمت في إعادة صياغة مفهوم الأمن وتوسيعه، من خلال طرحها لمقاربة نقدية تدحض التصورات الواقعية التقليدية وتعيد النظر في مسلماتها ومنطلقاتها المنهجية والفكرية، إذ أنّ منظري مدرسة كوبنهاجن يرون أن هاتين المدرستين قد حصرتا موضوع الأمن في البعد العسكري للدولة دون سواه، ويعد كل من باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Wæver) أبرز رواد هذه المدرسة (Buzan, 1991, P. 15)، التي انطلقت من ملاحظة جوهريّة وهي أنّ طبيعة التهديدات في فترة ما بعد الحرب الباردة تحولت من تهديدات تمس الكيانات السياسية بالأساس إلى تهديدات جديدة ومن نوع مختلف، تمس المجتمعات بالدرجة الأولى، مثل النزاعات الإثنية والهجرة غير الشرعية (Buzan & Weaver, 1997, P. 242).

غير أن هذه المقاربة - على غرار غيرها من المقاربات - لم تسلم من النقد، إذ يرى بيل مكسويني (Bill McSweeney) أنّ ما يؤخذ على مدرسة كوبنهاجن هو تعاملها مع موضوع "الهوية" كمعطى جامد غير قابل للتغير والتكيف، وتجاهلت عن قصد أو عن غير قصد، الطبيعة الديناميكية للهوية (McSweeney, 1996, PP. 81-93) وهو ما اضطر كل من بوزان وويفر إلى تقديم رد وإجابة على هذه المؤاخذة العلمية، معلّين هذا "التجاهل" بوجود ضرورة منهجية وعلمية تقتضي ذلك، إذ يعتقد منظرا مدرسة كوبنهاجن الأبرز، أنّ تحليل الأمن المجتمعي يتطلب تثبيتاً مؤقتاً

للهوية لأغراض تحليلية محضّة، مع الاعتراف البديهي بالطبيعة الديناميكية لموضوع الهوية (Buzan & Weaver, 1997, P.245).

ب. مقارنة باري بوزان للأمن الموسّع: شكل كتاب بوزان "الشعوب، الدول، والخوف" (People, States, and Fear) (1983) نقطة تحول ذات أهمية كبيرة في الدراسات الأمنية (Buzan, 1991, P. 33)، حدّد فيها باري بوزان خمسة قطاعات للأمن هي: القطاع العسكري، القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع البيئي، والقطاع الاجتماعي الذي يختص بالأمن المجتمعي.

يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنه "قدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل ظروف متغيرة وتهديدات محتملة أو فعلية" (Wæver, Buzan, Kelstrup, & Lemaitre, 1993 .P.23)، ذلك أن التهديدات التي تستهدف الهوية واللغة والدين والثقافة تمثل جوهر القطاع الاجتماعي.

ج. مقارنة "الأمننة" لدى أولي ويفر: تقوم مقارنة الأمننة (Securitization) على فكرة أن الأمن ليس مجرد حالة موضوعية، بل هو فعل خطابي يتم من خلاله بناء التهديدات اجتماعياً (Wæver, 1995, P. 55)، فتحويل قضية ما إلى "قضية أمنية" يبرر استخدام إجراءات استثنائية لمواجهتها، ويميز ويفر بين ثلاث مراحل تمر بها القضايا الاجتماعية: القضايا غير المسيّسة، القضايا المسيّسة، القضايا المؤمّنة (Wæver, 1995, P.57)، وتجدر الإشارة هنا أن الدول الكبرى عملت على أمننة الكثير من القضايا المجتمعية لتبرير تدخلها الدولي في قضايا معينة (تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا 2011).

2. الخصوصية الجزائرية في تحقيق الأمن المجتمعي

يقتضي فهم وإدراك مميزات موضوع الأمن المجتمعي الخاص بالأمة الجزائرية العودة إلى المرتكزات التي يقوم عليها من جهة، ومن جهة أخرى تأكيد الدور الذي تلعبه البنى التقليدية في تحقيق التماسك الاجتماعي فيها، باعتبارهما محطّتين ومرحلتين بحثيتين ضروريتين تقوداننا إلى موضوع "المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في الجزائر" كموضوع أساسي في تكريس الأمن المجتمعي.

أ. مرتكزات الأمن المجتمعي في الجزائر: يرتكز الأمن المجتمعي في الجزائر على مجموعة من الدعامات الأساسية، والتي تمثل أهم العناصر التي مكّنت المجتمع الجزائري على مر العصور القديمة والحديثة من المحافظة على تماسكه، وهي في نفس الوقت من الثوابت الوطنية الأساسية، وتتمثل في:

- اللغة: بموجب المادة 4 من التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016، يعترف المشرع الجزائري بالعربية كلغة رسمية وطنية باعتبارها الموروث اللغوي المشترك بين سكان الجزائر، و لتكريس هذا الامتياز الذي تتصف به اللغة العربية في الجزائر تم إنشاء المجلس الأعلى للغة العربية، والأمر نفسه ينطبق على المكوّن اللغوي الثاني، إذ تنص المادة ذاتها على اعتبار اللغة الأمازيغية بكل روافدها لغة وطنية ورسمية ثانية (المادة 4 الدستور الجزائري، 2016)، ما جعل السلطات العليا للجزائر تنشئ المحافظة السامية للأمازيغية (التي تحولت إلى أكاديمية اللغة الأمازيغية سنة 2018) من أجل ترقيتها، وفي هذا الشأن، يشير الباحث بوزياني الدراجي إلى أن التعايش اللغوي في الجزائر يمثل نموذجاً فريداً للتنوع ضمن الوحدة الوطنية (الدراجي، 2007، ص 146).

- الدين: يتسم المجتمع الجزائري بالانسجام الديني والمذهبي في إطار مرجعية دينية وطنية واضحة، وتتكون هذه المرجعية من ثلاثة عناصر رئيسية مترابطة: عقيدة أهل السنة والجماعة وفق المرجعية الأشعرية كمدرسة عقدية، والمذهب المالكي كمذهب فقهي (المنتشر في شمال أفريقيا بسبب توسعات المرابطين والموحدين)، مدعومة بالزوايا والتصوف كمؤسسات اجتماعية ودينية على طريقة الجنيد السالك، وينص قانون الانتماء المذهبي على أن المذهب المالكي هو المرجعية الفقهية السائدة، دون أن يمنع ذلك وجود مذاهب إسلامية أخرى كالإباضية في منطقة ميزاب (المرسوم التنفيذي رقم 08-411، 2008).

تتميز الممارسة الدينية في الجزائر بخصوصياتها التي تميزها عن باقي الدول العربية والإسلامية، كرواية ورش عن نافع في التلاوة، والأذان بصيغة المالكية (تكبيرتان فقط في البداية)، واللباس التقليدي كالبرنوس والجبة الجزائريين.

- التاريخ والمصير المشترك: مثلت الثورة التحريرية (1954-1962) عاملاً مفصلياً في تشكيل الهوية الوطنية الجامعة، إذ يؤكد المؤرخ الجزائري ناصر الدين سعيدوني أنها "ما زالت الأساس الصلب الذي تشيّد فوقه الدولة الجزائرية الحديثة، وحاضرة في المخيلة الجماعية" (سعيدوني وقشي، 2022، ص 450)، كما ساهمت مجموعة من الأحداث الأخرى، كالعشرية السوداء والحراك الشعبي (2019)، في تعزيز الوحدة الوطنية وزيادة الشعور بالمصير المشترك، قديماً وحاضراً.

- الموروث الثقافي المشترك: يمتاز المجتمع الجزائري بمجموعة من الصفات المشتركة، ذلك أن الجماعات المحلية في الشرق والغرب أو في الشمال والجنوب تتفق حول عادات وقيم مشتركة كالكرم والتكافل الاجتماعي، ويتجسد ذلك، على سبيل المثال: في "الهبة الشعبية" للدفاع عن التراث الوطني عندما يتعرض للتهديد (قضية الزليج ولباس القفطان وغيرها...)، وقد أولت الدراسات الأكاديمية هذا الموروث عنايتها الخاصة، حيث تصدر عن مخبر الموروث العلمي والثقافي بجامعة تمنغست مجلة "الموروث" المتخصصة في التراث الجزائري (الموروث، 2025).

ب. البنى التقليدية ودورها في تعزيز التماسك الاجتماعي: رغم عملية التحديث التي طالت المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، إلا أنه استطاع أن يحافظ على البنى التقليدية التي مثلت عبر العصور الحصن الحصين أمام استهداف هوية المجتمع الجزائري وموروثه الثقافي والحضاري، ويمكن ذكر البعض من تلك البنى على سبيل المثال لا الحصر:

- نظام العزابة في منطقة مزاب: وهو هيئة دينية وتشريعية مهمتها إصدار الفتاوى وتنظيم المجتمع المحلي، إلى جانب مجالس العشيرة للقضاء المحلي والهيئة الدينية النسوية للتعليم، ويؤكد الدراجي بوزياني أن هذه النظم "تمثل أنماطاً متطورة من التنظيم الاجتماعي تمكنت من التكيف مع الدولة الحديثة" مع الحفاظ على خصوصيتها المحلية (الدراجي، 2007، ص 213).

رغم خصوصية اللغة والمذهب إلا أن المجتمع المزابي منسجم بشكل رائع مع المكونات الوطنية الأخرى، ولقد ساهم نظام العزابة في تكريس الهوية الوطنية مع المحافظة على الخصوصية الثقافية والمحلية للمجتمع المزابي.

- نظام الأمنوكال وأمغار في الجنوب: الأمنوكال (أو أمغار) هو الزعيم التقليدي الأعلى في مجتمع الطوارق، يجمع بين القيادة العسكرية والروحية، ويساهم المجتمع الترقى في عملية الحدود الجزائرية الجنوبية، ويُعد نظام الأمنوكال نظاماً مزدوجاً، فهو عبارة عن نظام إنذار مبكر للمخاطر المتأتية عبر الحدود، وفي الوقت نفسه يعتبر جزءاً من المنظومة الأمنية المتكاملة للجزائر، ناهيك عن دوره في عملية الموروث الاجتماعي والثقافي لسكان الصحراء عموماً.

- نظام تاجمعت في منطقة القبائل: ويمكن ترجمته إلى "الجماعة"، وهو نظام اجتماعي تقليدي للتشاور واتخاذ القرار الجماعي، حيث ينتشر بشكل واسع في منطقة القبائل الكبرى. تتكون تاجمعت من كبار شيوخ القرية الذين يتقدمون المجلس وبالإضافة لكل شاب بلغ 18 سنة فما فوق، ويصفه الكاتب الدراجي بأنه "نموذج للديمقراطية التشاركية التقليدية التي حافظت على استمراريتها عبر القرون" (الدراجي، 2007، ص 185)، ويساهم المجلس في حل المنازعات ذات الطابع المحلي، حتى تلك التي تستعصي على جهاز القضاء، كما يساهم نظام تاجمعت في تعزيز التكافل الاجتماعي عبر عادة "لوزيعة".

ويمكن القول أن هذه البنى التقليدية تمثل "مؤسسات ضبط اجتماعي" موازية، تمنع تفاقم النزاعات المحلية وتحولها إلى تهديدات أمنية مجتمعية، ذلك أنه في غيابها، قد تشعر الجماعات المحلية بـ "انعدام الأمن المجتمعي"، مما يدفعها إلى البحث عن حماية خارجية أو تبني خطاب هوياتي متطرف، وعليه يمكن اعتبار وجود تلك البنى ضماناً لعدم أمننة القضايا المجتمعية الجزائرية من طرف قوى دولية مناهضة.

جـ. المجتمع المدني في الجزائر: يعرف المجتمع المدني بأنه "مجموع المؤسسات والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بالاستقلالية العضوية والمالية" (خلف الله، 2003، ص 52)، وتشير إحصائيات وزارة الداخلية إلى وجود أكثر من 100 ألف جمعية نشطة في الجزائر، ويتقاطع مفهوم المجتمع المدني في كثير من عناصره مع البنى التقليدية، ذلك أن فعالية المجتمع المدني في الجزائر تتحدد بمدى قدرته على دمج البنى التقليدية ضمن مؤسساته للتعبير عن مصالح المواطنين

بمختلف انتماءاتهم الثقافية، كل هذا ضمن إطار قانوني تنظمه الدولة (زواوي، 2015، ص112).

انطلاقاً مما سبق، تتضح لنا جليا الوظيفة الأعمق للبنى التقليدية في الجزائر والتي تتجاوز وظيفة الضبط الاجتماعي، إذ تشكل جزءاً لا يتجزأ من صياغة نموذج جزائري خاص في التعامل مع المعضلة الأمنية. ففي الوقت الذي تُعرّف فيه مدرسة كوبنهاجن عملية "الأمنة" بوصفها فعلاً خطائياً يحول قضية معينة من الحقل السياسي إلى الحقل الأمني لتبرير الإجراءات الاستثنائية، يمكن القول إن البنى التقليدية في الجزائر تمارس، وبشكل طبيعي وتاريخي، آلية معاكسة هي "نزع الأمنة"، إذ تقوم مقام مؤسسات وسيطة تمتص التوترات المجتمعية والصراعات الهوياتية من خلال أعراف تحكيمية مقبولة من طرف للدولة، كما هو الشأن في تاجمعت أو مجالس العزلة، وتعيد صياغة تلك التوترات كقضايا اجتماعية أو سياسية قابلة للمعالجة ضمن السياق المحلي، وتقف حاجزا منيعاً في وجه أي تدخل خارجي.

وعليه، تمنع هذه البنى تحول القضايا الخلافية إلى تهديدات وجودية، يمكن أن تبرر استخدام العنف، أو الأسوأ من ذلك، أن يتم استغلاله كذريعة للتدخل الخارجي من قبل قوى تسعى إلى أمننة القضايا الثقافية والهوياتية في المنطقة.

وعليه، يمكن اعتبار هذه البنى جزءاً من الآلية المجتمعية التي تمنح النموذج الجزائري خصوصيته وفردانيته التي تميزه عن النماذج الغربية وحتى العربية الأخرى؛ حيث لا تكتفي الدولة بالاعتراف الضمني بهذه البنى التراثية، بوصفها بنى اجتماعية أصيلة، بل تستفيد منها كخط دفاع مجتمعي أولي يمنع اختراق النسيج الوطني بخطابات الخوف والتهديد الوجودي من طرف قوى خارجية تستهدف الاستقرار الوطني، وبذلك يتكامل الأمن المجتمعي الجزائري، حيث ينطلق من الأسفل تتكون قاعدته من البنى التقليدية والعادات والموروثات الثقافية والاجتماعية والمذهب الديني، لينسجم مع الأطر الرسمية العليا، ضمن مؤسسات اجتماعية مؤطرة، جامعة مانعة (مجتمع مدني)، وتستكمل المؤسسات الأمنية الأخرى، على رأسها الجيش الشعبي الوطني.

3. التهديدات وآليات تعزيز الأمن المجتمعي في الجزائر

برزت في السنوات الأخيرة تهديدات مركبة ومتنوعة، بعضها تقليدي، وبعضها الآخر مستجد، وبالنظر إلى تعقيد هذه التهديدات وتشابكها، وجب على السلطات الجزائرية صياغة مقاربة متكاملة لصيانة وحفظ الأمن المجتمعي تراعي خصوصية المجتمع الجزائري وتمايزه.

أ. تحليل التهديدات: تواجه الأمن المجتمعي في الجزائر جملة من التهديدات متعددة المصادر، فبعض التهديدات خفية المصدر تستدعي تحليلاً دقيقاً لكيفية إدراك المجتمع لها، ولتأثيرها على علاقته بالدولة، كما تستلزم تعريفها ثم رصدتها ومن ثم تحديد سبل وآليات التعامل معها.

* التهديدات الداخلية: وهي مجمل التهديدات التي يكون مصدرها من البيئة الداخلية سواء التي تنشأ من المجتمع في حد ذاته، أو تلك التي تتأتى من قطاعات أخرى، وتتمثل عموماً في:

- الآفات الاجتماعية: وتتمثل في مختلف الظواهر الاجتماعية السلبية مثل: عنف الجماعات الإجرامية أو الاتجار بالمخدرات، ففي هذا الصنف من الجرائم تحديداً، تم تسجيل أكثر من 100 ألف قضية مخدرات خلال العام الماضي، وهي جرائم ظلت تتسع وتتفاقم وفق وتيرة متصاعدة في السنوات الأخيرة، غير أن جزءاً منها انخفض في العام 2025 خاصة المتعلقة بعصابات الأحياء، وذلك بسبب إشاعة "ثقافة الإبلاغ" التي ساهمت إلى حد معتبر في التقليل من أضرار تلك العصابات (APS, 2025)، وتساهم هذه الآفات في استهداف الأمن المجتمعي، لأنها تستهدف فئة الشباب، على وجه التحديد.

- التفكك الأسري: يُعد التفكك الأسري أحد أهم التهديدات التي تضرب المجتمعات، وظلت الجزائر لسنوات طويلة في منأى عن هذه الظاهرة، إلا أن هذه الظاهرة استفحلت وتفاقت بفعل ارتفاع نسب الطلاق، حيث بلغت نسب الطلاق وفق تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حوالي 33% من إجمالي الزيجات في العام 2024، 33% منها حالات خلع كثرة، (أ) لمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2025، ص78).

ويعد هذا الرقم مؤشر مخيف على الوضع المتأزم الذي وصلت إليه الأسرة الجزائرية، حيث تنتهي ثلث هذه الزيجات بالطلاق وفق هذه الإحصائية، مما أدى بالأسرة إلى الابتعاد عن وظائفها التربوية الأساسية، ناهيك عن مساهمته في ارتفاع نسب التسرب المدرسي، وما يرافقه بصفة

حتمية من انتشار سريع لمستويات الجريمة، وعليه فإنّ هذا الأمر يستدعي إيجاد حلول قانونية سريعة وناجعة يكون أولها مراجعة قانون الأسرة الجزائري، إلى جانب دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في إطار دعم الأسرة وتقوية روابطها.

- قلة وضعف البنى الاجتماعية المستوعبة: رغم العدد الهائل للجمعيات ومؤسسات التنشئة من مساجد وزوايا ومدارس، إلا أننا لاحظنا قصور بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في أداء الوظائف التوعوية والتحسيسية، وهو ما ساهم في تفشي الآفات الاجتماعية السالفة الذكر، ويوعز بعض علماء الاجتماع هذا الضعف إلى قلة الإمكانيات المالية وضعف التأطير الذي تعانيه تلك المؤسسات.

* التهديدات الخارجية: المخاطر الواحدة من البيئة الخارجية لا تقل خطورة عن التهديدات الداخلية، إذ تساهم بشكل مشترك في إضعاف البنى الاجتماعية وما يترتب عنه من تهديد للتماسك الاجتماعي. ويمكن رصد بعض هذه التهديدات في النماذج الآتية:

- الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي والشبكات العنكبوتية: نتيجة الربط المستمر لشبكات الإنترنت، انتشر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل لافت في الجزائر، حيث تم تسجيل أكثر من 23 مليون مستخدم للفيسبوك، كما يستخدم الجزائريون ولا سيما فئة الشباب وبشكل متباين منصات أخرى، مما يجعل الفضاء الرقمي ساحة مؤثرة في تشكيل الوعي الفردي والجمعي، خاصة مع مساهمة البوتات الاجتماعية والأخبار الكاذبة في تزييف الوقائع والأحداث، ومن ثم إعادة تشكيل الرأي العام عبر استهداف الشباب باعتباره الفئة الأكثر عرضة للتأثير.

- تبعات الهجرة غير الشرعية: اعتُبرت الجزائر منطقة عبور أساسية نحو الضفة الشمالية من المتوسط منذ زمن طويل. وفي هذا الصدد، أعلن وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل في الجزائر، السيد سعيد سعيود، أن "المصالح الجزائرية تمكنت من اعتراض أكثر من 100 ألف مهاجر غير شرعي كانوا يحاولون الوصول إلى شمال أفريقيا وأوروبا خلال سنة 2024، كما تم إرجاع أكثر من 82 ألفاً آخرين إلى بلدانهم الأصلية خلال عام 2025" (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2026). وقد تحولت الجزائر مؤخراً إلى منطقة استقرار لكثير من المهاجرين غير

الشرعيين الوافدين من دول أخرى، لاسيما من إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، وعلى الرغم من اختلاف الإحصاءات المقدرة لأعدادهم، إلا أنها تجمع كلها على ارتفاع مستوياتها من سنة لأخرى.

وبذلك، يتحول المهاجرون غير الشرعيين إلى مصدر تهديد حقيقي وفق تصورات مختلفة، ذلك أن الكثير من التقارير تربط ارتفاع نسب الجريمة المنظمة، وتحديدًا الاتجار في المخدرات، بتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، كما أن ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين قد يشكل تهديدًا للبنية المجتمعية نفسها، فبعض المدن و التجمعات السكانية الواقعة في المناطق المجاورة للحدود النيجيرية والمالية أصبح فيها أعداد المهاجرين يناهز أو يفوق أعداد المواطنين المحلي (الجزائري)، وهو ما يهدد بشكل كبير وواضح التوازن الديمغرافي والاجتماعي في المنطقة، ناهيك عن إمكانية توظيف هؤلاء المهاجرين من بعض الأطراف الخارجية، ليتم استغلالهم كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر من قبل القوى الكبرى، كما وقع لدول أخرى.

اتساقاً مع ذلك، يتم نشر بعض التقارير الصادرة عن منظمات دولية مثل منظمة "كاميناندو فرونتيراس" الإسبانية التي أصدرت تقريراً عن وفاة أو فقدان 3090 شخصاً على طرق الهجرة إلى إسبانيا، من بينهم 1037 شخصاً على الطريق الجزائري-جزر البليار (بزيادة 100% عن 2024) (Caminando Fronteras, 2025 pp. 34-42)، حيث لا يمكننا أن نتغافل أو ننكر إمكانية توظيف مثل هذه التقارير كورقة ضغط ضد الجزائر، تماماً كما وظفت في مناطق أخرى من العالم.

-ارتفاع نسب البطالة: يمثل الشباب الوقود الأساسي للحركات الاجتماعية الاحتجاجية عبر العالم، فلقد بلغ معدل البطالة في الجزائر حوالي 11.43% في العام 2024، يمثل فيها الشباب نسبة 29.8%، وهو يشكل معدل مرتفعاً نسبياً، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن 34% من الشباب الجزائري يُعبرون عن رغبتهم في الهجرة، وذلك بسبب ضيق الأفق وانعدام فرص التشغيل (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2025، 92).

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية، والرامية إلى خلق فرص عمل كثيرة، عبر استحداث آليات جديدة للتشغيل، على غرار التوظيف المباشر أو من خلال عقود العمل المؤقتة، غير أن معالجة أزمة

البطالة تحتاج إلى سياسات متكاملة ومستمرة، ففي ظل الفراغ الذي يعاني منه الشباب والانتشار الواسع للمخدرات، ينخرط الكثير من الشباب بسبب ضعف الوازع الديني وضعف الوعي، في الشبكات الإجرامية، من أجل التكسب السريع، في حين ينغمس البعض الآخر في تعاطي المخدرات وإدمانها، وهذا ما يؤثر سلباً في الأمن المجتمعي.

ب. آليات تعزيز الأمن المجتمعي (مقاربة تكاملية): تمتلك الجزائر مجموعة متنوعة من المقدرات المادية والمعنوية التي من شأنها أن تعزز الأمن المجتمعي، ذلك أن الأرقام والإحصاءات تشير إلى أن النمو الاقتصادي يشهد وتيرة تصاعدية مقبولة، فمع تدشين مجموعة من المشاريع التنموية، وبشكل خاص في المناطق النائية والمعزولة، يمكن رصد جملة من الآليات التي يمكن أن تساهم في زيادة التماسك الاجتماعي، ومن ثم تعزيز الأمن بشكل عام، والأمن المجتمعي بشكل خاص، ويمكن التطرق لبعض تلك الآليات، وأهمها:

- تعزيز العدالة الاجتماعية: تعتبر العدالة الاجتماعية، ولا سيما ما يتعلق بالعدالة التوزيعية، أحد أهم المداخل الأساسية لتقليص الفوارق الاجتماعية، فالمواطن الذي يحصل على فرصه بشكل متكافئ، هو مواطن لا يشعر بالتمييز على أساس جهوي أو عرقي أو لغوي، وفي هذا المجال، استهدفت الحكومة الجزائرية توسيع اللامركزية من خلال تقسيم إداري استحدثت فيه 20 ولاية جديدة (على مرحلتين)، كما أن الحكومة خصصت برامج خاصة لتنمية 10 ولايات تقع في مناطق نائية (ا لمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 115، 2025).

ويُعد مشروع "منجم غار جبيلات" الواقع في الجنوب الغربي لتندوف، والمعد لاستخراج الحديد الصلب أحد المشاريع الضخمة التي تعول من خلالها الجزائر على ربط الجنوب الغربي الجزائري بمنطقة الشمال، فبعد عقود طويلة من الجمود والانتظار بسبب ضخامة المشروع من حيث كلفته المالية الكبيرة والتعقيدات المادية والتقنية المرتبطة بإنجازه، رأى هذا الأخير النور في العام 2026 مما يبشر بفتح آفاق جديدة للتنمية، حيث يتوقع أن يُستخرج منه ما يتجاوز 3.5 مليار طن من الحديد الصلب، الذي سيخصص جزء كبير منه للصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، كما يمكن لهذا المشروع أن يساهم في رفع مستوى العمالة المباشرة وغير المباشرة، ناهيك عن ربطه

بشبكة نقل عن طريق القطار التي ستساهم بشكل كبير في فك العزلة عن المنطقة.

تساهم المشاريع الاقتصادية الكبرى ذات الأثر الوطني في تحسين حس المواطنة، ولا سيما في المناطق المعزولة، عبر تكريس وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية، وهذا سينعكس بدوره ايجاباً على الأمن المجتمعي.

- تطوير وتدعيم مؤسسات التنشئة الوطنية: وهي الوظائف التي تعمل على تكريس دور الأسرة والمدرسة، وتشجيع الخطاب الديني الجامع الذي يستند إلى المرجعية الوطنية (المذهب المالكي، العقيدة الأشعرية، التصوف)، بما يعزز اللحمة الوطنية، ويولد الشعور بالانتماء إلى الأمة الواحدة الموحدة، كما يستحسن أيضاً إدماج البنى التقليدية كآليات مساعدة لدعم الحس الوطني، مع الحفاظ على خصوصيتها الثقافية والمناطقية.

- ترسيخ الهوية الوطنية عبر المشترك الثقافي: ان توسيع مساحة المشترك الثقافي يقوي الأمن المجتمعي ويساهم في الابتعاد عن الخطابات الإقصائية التي تؤدي إلى الفرقة والخلاف، وعليه يستحسن، بل يتوجب النظر إلى تلك الاختلافات الثقافية على أنها سبيل تعزيز الهوية الوطنية وتعمل على إثرائها، وأن لا ينظر إليها كعناصر تشردم، فلا تعارض بينها وبين الانتماء للوطن الجامع.

- دعم الشباب اقتصادياً: من خلال توفير فرص اقتصادية للشباب، فالبطالة تعتبر الشرارة الأساسية للاحتجاجات الاجتماعية، فقد أثبتت بعض التجارب الإقليمية سهولة اختراق وتوظيف الشباب العاطل بالمقارنة مع الشباب الذين يزاوون الوظائف، وهنا يمكن الاستعانة ببرامج تشغيلية اندماجية مؤقتة إلى حين إيجاد حلول جذرية للمشكلة.

- تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات: وهذا عبر تحسين الخدمات العمومية، وإشراك المواطنين في القرار المحلي، وتمكينهم من المشاركة في أنشطة الجماعات المحلية كأفراد أو في إطار جمعيات الحي، وهذا من شأنه أن يشعر الشباب بأهميتهم، ويشغلهم في نفس الوقت بالقضايا الهامة.

- إدماج البنى التقليدية في الأطر الرسمية: إعطاء صلاحيات وإمكانيات أكبر للبنى التقليدية (تاجمعت، العزابة، الأموكال) وإضفاء الطابع القانوني والمؤسسي عليها، كآليات مكملة للمؤسسات الرسمية للدولة في فض المنازعات والتوعية المجتمعية، ويمكن الاستعانة ببعض النماذج

الإقليمية التي نجحت في إدماج هذه البنى ضمن الأطر الرسمية، كما هو عليه الحال في التجربة الأردنية، التي نجحت إلى حد ما، في إدماج سلطة شيوخ القبيلة في المناطق التي ينتشر فيها البدو.

- تعزيز الأمن الرقمي: سن تشريعات تعزز السيادة الرقمية عبر ضبط الفضاء الافتراضي، وحماية المجتمع من المحتويات الهدامة، ذلك أن الفضاء العام التقليدي الذي كان يسهل ضبطه، تحول إلى فضاء رقمي افتراضي يصعب التحكم فيه باستخدام أدوات الضبط التقليدية، وعليه، يجب تطوير أدوات رقابية رقمية معززة بأطر قانونية صارمة، يُمكن للدولة من رصد التهديدات التي تستهدف المجتمع من خلال هذا الفضاء، ومن ثم التعامل معها بآليات تتكيف مع طبيعتها المرنة والخفية، على أن لا تتجاوز الرقابة هامش الحريات المكفول دستورياً لعدم إثارة مشاكل أخرى.

الخاتمة

في ختام هذه للدراسة، يمكن استخلاص جملة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. ساهمت مدرسة كوينهاجن في توسيع مفهوم الأمن، غير أنها تظل قابلة للتطوير في ضوء انتقادات "تجميد" الهوية، ذلك أنه لا يمكن التعامل مع قضية الهوية التي تتميز بالحركية والتغير المستمر كحالة ثابتة ولو بصفة جزئية، كما أن نقل إسهامات مدرسة كوينهاجن نقلاً حرفياً إلى البيئة العربية، تحديداً الجزائرية، ينطوي على مخاطر يجب تجنبها بالنظر للخصوصية الثقافية والمجتمعية للحالة الجزائرية.

2. يتميز النموذج الجزائري بأسس هوياتية صلبة تستعصي على التوظيف، تتمثل في اللغة المشتركة، والدين الذي شدد الدستور على وحدة المرجعية الوطنية فيه (المذهب المالكي، العقيدة الأشعرية)، بالإضافة إلى التاريخ المشترك والموروث الثقافي الذي عزز الانتماء إلى العناصر الأولى.

3. تمثل البنى التقليدية على غرار العزابة، الأمنوكال، تاجمعت، وبنى أخرى لم يتم ذكرها في المقال، مثل: نظام المجالس الذي ينتشر في منطقة الغرب الجزائري، آلية اجتماعية مميزة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن المجتمعي، خاصة وأنها أثبتت عبر العصور فعاليتها وعدم تعارضها مع القيم الوطنية.

4. تواجه الأمن المجتمعي تهديدات داخلية تتمثل بشكل أساسي في انتشار ظاهرة تعاطي والاتجار بالمخدرات، التفكك الأسري (33% طلاق)، وأخرى خارجية أهمها الهجرة غير الشرعية (اعتراض أكثر من 100 ألف مهاجر في 2024)، والاختراقات السيبرانية، إذ يمكن توظيف هذه التهديدات من أطراف داخلية وخارجية معادية واستخدامها لتهديد الأمن المجتمعي، لذا من الضروري احتواؤها عبر تعزيز آليات الرقابة من جهة، ومن جهة أخرى مضاعفة العمل التوعوي والاستعانة بالجمعيات الوطنية والمحلية التي يمكنها إدماج الشباب في أنشطتها.

5. إدماج البنى التقليدية في الأطر الرسمية يعزز الأمن المجتمعي ويشعر هذه البنى بأهميتها، وذلك عبر إعطائها بعداً مؤسسياً من جهة أو الاستفادة من خبرتها المتراكمة عبر العصور من جهة أخرى، كما يمكن تزويدها بوضع قانوني خاص لا يتعارض مع التشريعات الوطنية، والذي يجعل من بعض قراراتها ملزمة للفاعلين المحليين.

بعد استعراض أهم النتائج، توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها من الناحية العلمية الأكاديمية أو من الناحية العملية الميدانية، ويمكن حصرها في التالي:

- تكريس المشترك الثقافي عبر مناهج التعليم والإعلام، والابتعاد قدر المستطاع عن الموروثات المتضاربة والمتناقضة، والعمل على نبذ كل أشكال العنف المادي والمعنوي الذي يستهدف المشترك.

- إدراج البنى التقليدية في آليات فض المنازعات البسيطة بشكل يخفف الأعباء المادية والوظيفية عن مؤسسات الدولة محلياً ومركزياً، وهذا يمر بالضرورة عبر تزويد هذه البنى بوضع قانوني مناسب دون أن يفقدها خصوصيتها الثقافية والمحلية.

- تطوير خطاب ديني جامع يستند إلى المرجعية الوطنية، مع رفع درجات الحيطة والحذر من الخطابات للدينية الوافدة والغريبة عن المرجعيات الوطنية المعروفة، وعدم التسامح مع أي شكل من أشكال التطرف المذهبي الإقصائي.

- تعزيز السيادة الرقمية وتوعية الشباب بمخاطر "البوتات الاجتماعية"، عبر إنشاء وكالات خاصة لمراقبة المحتويات الرقمية في الفضاءات الافتراضية والتعامل معها في الوقت المناسب، والحيلولة دون تحولها إلى تهديد في

الواقع. على أن لا تتجاوز الرقابة هامش الحريات المكفول دستورياً لعدم إثارة مشاكل أخرى.

- دعم اللامركزية في المناطق النائية، لتسهيل عملية تحديد النقائص ثم رصد الإمكانيات المالية اللازمة لتنميتها، كما يمكن أن تساهم اللامركزية في الحفاظ على الخصوصية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وهذا يزيد من اريحيتها ويصعب من عملية أمننتها من طرف قوى خارجية تستهدف الأمن المجتمعي الجزائري.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ. الوثائق الرسمية:

- المرسوم التنفيذي رقم 08-411. تاريخ الصدور: 26 ذي الحجة عام 1429 هـ، الموافق لـ 24 ديسمبر سنة (2008)، والذي يتضمن قانون الانتماء المذهبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73.

- المدستور الجزائري، (2016). تعديل 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14.

ب. الكتب:

- الدراجي، بوزياني. (2007)، القبائل الأمازيغية: أدوارها، مواطنها، أعيانها (الجزء الأول)، الجزائر: دار الكتاب العربي.

- زواوي، بشير. (2015). البنى التقليدية في الجزائر: دراسة سوسيوولوجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- سعيدوني، نصر الدين وقشي، فاطمة الزهراء (تحرير)، (2022) دراسات في ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ج. المجلات المحكمة:

- سليمان، فاطمة، (2025)، الأمن المجتمعي الجزائري في ظل الأزمات الإقليمية: قراءة في المخاطر وآليات التحصين، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 2، ص ص 703-723.

- خلف الله، أحمد. (2003). الأمن المجتمعي في الفكر الغربي المعاصر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، العدد 2، ص ص 45-67.

- مجلة الموروث. (2025). مجلة الموروث (العدد 1)، تامنغست: مخبر الموروث العلمي والثقافي، جامعة تامنغست. استرجع في 14 مارس 2026 من <https://www.univ-tam.dz/revues/mourous>

د. التقارير:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2025). (CNESE)، تقرير حول الظواهر الاجتماعية في الجزائر 2024*، الجزائر.

- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (2026، 15 يناير)، بيان حول حصيلة نشاط مصالح الأمن الوطني في مكافحة الهجرة غير الشرعية لسنة 2025، الجزائر. استرجع من <https://www.interieur.gov.dz>

ثانياً: المراجع الأجنبية

- APS (Algérie Presse Service), (2025, November 27), Le ministre de la Justice révèle une baisse des taux de criminalité liés aux bandes de quartiers.
- Buzan, Barry. (1991). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, (2nd ed.). Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Buzan, Barry., & Wæver, Ole. (1997). Slippery? contradictory? sociologically untenable? The Copenhagen school replies. *Review of International Studies*, 23(2), 241-250.
- Caminando Fronteras. (2025), Informe anual 2025: Monitoreo del derecho a la vida en las fronteras españolas. Madrid.
- McSweeney, Bille, (1996), *Identity and Security: Buzan and the Copenhagen School*. *Review of International Studies*, 22(1), 81-93.
- Theiler, T.(2010). Societal security. In M. D. Cavelty & V. Mauer (Eds.), *The Routledge Handbook of Security Studies* (pp. 185-195), London: Routledge.
- Trading Economics, (2025). *Algeria Unemployment Rate*, Retrieved March 14, 2026.
- Wæver, O. (1995). Securitization and Desecuritization. In R. D, Lipschutz (Ed.), *On Security*, (pp. 46-86). New York: Columbia University Press.
- Wæver, Ole., Buzan, Barry., Kelstrup, M., & Lemaitre, P. (1993), *Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe*, London: Pinter Publishers.
- World Bank. (2025), *Unemployment, total (% of total labor force) – Algeria*, Retrieved March 14, 2026.
- World Bank, (2025), *Unemployment, youth total (% of total labor force ages 15-24) – Algeria*, Retrieved March 14, 2026.